مجمع الفقه الإسلامي الدولي

International Islamic Fiqh Academy
Académie Internationale du Fiqh Islamique

منظمة التعاون الإسلامي

Organisation of Islamic Cooperation
Organisation de Coopération Islamique

ندوة

العملات الرقمية المشفرة

الاثنين 3 ربيع الثاني 1443هـ - 08 نوفمبر 2021م

العملات الرقمية المشفرة

حقيقتها - خصائصها - حكمها

إعداد

الأستاذ الدكتور أحمد بن هلال الشيخ

فندق راديسون بلو جدة السلام

جدة - المملكة العربية السعودية

الشريك الاستراتيجي

من دولة الإمارات العربية المتحدة

دبي

دائـرة الشـؤون الإسـلامية والعمل الخيـري

Islamic Affairs & Charitable Activities Department

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وخاتم النبيين، محمد – صلى الله عليه وسلم.- وبعد:

قد تطورت المنتجات المالية كثيرا، حتى أضحت التجارة الإلكترونية تسيطر على معظم الاستثمارات العالمية، ومن بين هذه التجارة الإلكترونية ما يسمى بوسائل الدفع الإلكتروني، وقد اتخذت وسائل الدفع الإلكتروني أشكالا مختلفة، من ذلك ما أطلق عليه "العملات الرقمية المشفرة".

وقد أحسن مجمع الفقه الإسلامي بضبط مسماها في هذه الندوة باختيار مصطلح (العملات الرقمية المشفرة) في الوقت الذي يخلط كثير من (الباحثين) بين هذا المصطلح وبين مصطلح "العملات الرقمية" والفارق بينهما كبير؛ فالعملات الرقمية هي التي ستصدرها البنوك المركزية في المستقبل القريب، بينما العملات الرقمية المشفرة موجودة حالياً، ويتم الاتجار بها والمضاربة عليها، كعملة "البيتكوين".

ويلحظ أن هناك عددا هائلا من العملات الرقمية المشفرة، تحظى كل عملة بمميزات واستخدامات خاصة. بعضا منها حظيت بالقبول الكبير، يأتي على رأسها، البيتكوين، والبيتكوين كاش، واللايت كوين، والريبل، والداش.

وهنا تثار التساؤلات عما إذا كانت هذه العملات تعد نقدا بالفعل، أم أنها سلعة من السلع، أم لا تعد شيئا أصلًا؟

كما تثار التساؤلات عن الآثار والأحكام الشرعية المترتبة على كونها نقدا أو غير نقد، كحكم إجراء التعاملات اليومية بها، من ذلك البيع والسلم، وتأخر القبض فيها، وحكم الزكاة فيها سواء أكان الحصول عليها قد كان من المتاجرة، أو من التعدين.

وكذلك تدور التساؤلات عن الحكم الشرعي للاستعاضة بها عن العملات التقليدية التي تخضع للرقابة وفرض الضرائب عليها.

كما تثار تساؤلات حول حكم تطوير هذه المعاملة - على افتراض عدم جواز التعامل بها- بوضع ضوابط شرعية معينة لها، تجعلها غير محظورة من الناحية الشرعية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

١. بيان حقيقة العملات الرقمية المشفرة، باعتبار أن تصور الماهية، هو الأصل الذي يبنى عليه غيره.
٢. بيان حقيقة العملات الرقمية المشفرة وكونها نقودا حقيقية أم لا.
٣. بيان الآثار المترتبة على كون العملات الرقمية المشفرة نقودا، أو غير ذلك.

أهمية الموضوع:

ترجع أهمية هذا الموضوع إلى ما يأتي:

١. قوة التأثر الاقتصادي والمالي العالمي بسبب التعامل بهذه العملات.
٢. فتح الباب واسعا للمضاربة في هذه العملات بغية الوصول إلى الربح.
٣. عدم وجود حدود مكانية أو رقابية للتعامل بالعملات الرقمية المشفرة، مما يجعل الناس يقدمون على التعامل بها، تاركين العملات التقليدية خلف ظهورهم.

ويمكن تقسيم البحث إلى ما يلي:

المبحث الأول: تعريف العملات الرقمية المشفرة.

المبحث الثاني: خصائص ونشأة النقود المشفرة.

المبحث الثالث: طريقة عمل النقود المشفرة، وطبيعتها النظامية.

المبحث الرابع: تكيف النقود المشفرة، وحكمها وحكم المضاربة بها.

المبحث الأول: تعريف العملات الرقمية المشفرة.

النقود المشفرة هي حديث العصر الحديث حيث إنها قد انتشرت بصورة كبيرة ومتوسعة، وحتى يكون لدينا تصور سليم عما نريد أن نتحدث عنه فإن من المهم الوصول إلى تعريف مناسب للمصطلحات التي نحن بصدد الحديث عنها، ذلك أن معرفة حقيقة وماهية المصطلح يسهل البحث في الأحكام المتعلقة به.

المطلب الأول: تعريف النقود المشفرة وأشهر أنواعها

أولاً: تعريف النقود المشفرة: النقود المشفرة لها عدة تعريفات منها على سبيل المثال:

١- تعريف **قاموس أكسفورد** وقد عرفها بقوله: "عملة رقمية تستخدم فيها تقنيات التشفير، لتنظيم إيجاد وحدات جديدة من العملة، وللتحقيق من تحويل الأموال، وتعمل بشكل مستقل عن أي بنك مركزي[١]".

٢- تعريف **موقع انفيستوبيديا**، هي عنده: "عملة رقمية أو افتراضية، تستخدم التشفير الآمن، ويصعب لذلك تزيفها، وهي لا تصدر عن أي سلطة مركزية، مما يجعلها محصنة نظريًا من التدخل الحكومي[٢]".

٣- وقد عرفها موقع **تيبكوميديا** بأنها " وحدة التبادل التجاري التي لا تتواجد إلا بالهيئة الإلكترونية، وهي مشفرة، غير مركزية تعمل بنظام" الند للند" ، يتم إدارتُها بالكامل من قبل مستخدميها بدون أي سلطة مركزية أو وسطاء، عبر الوسائط الإلكترونية[٣].

٤- **أما تعريف مؤتمر بازل سنة 1991** : فهي "قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزونة بشكل إلكتروني أو على أداة إلكترونية يحوزها المستهلك[٤]".

٥- **تعريف البنك المركزي الأوروبي** للعملات المشفرة على أنها: "مخزون الكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدمًا[٥].

وبعد عرض هذه التعريفات المتنوعة للعملات المشفرة، فيمكن تعريف النقود المشفرة بالتعريف الآتي:

النقود المشفرة: "هي نوع من العملات التي تقوم على نظام التشفير، لا تصدرها جهة حكومية، تتمتع بدرجة نسبية من الأمان".

والنقود المشفرة التي تقوم على تقنية البلوكتشين كثيرة جدًا اليوم، ومن أشهرها على الاطلاق عملة البيتكوين، لما تتمتع بها هذه العملة من انتشار واسع، وقابلية عند كثير من المهتمين بهذا المجال، وسوف نختار البيتكوين مثالا للعملة المشفرة غير المركزية التي تقوم على تقنية البلوكتشين.

ثانيًا: البيتكوين؛ أشهر عملة مشفرة:

تُعد عملة البيتكوين أشهر عملة مشفرة على الإطلاق، حيث إنها تعد أول عملة مشفرة تم إصدارها، وهي كذلك الأشهر والأغلى حتى الآن، وتحت هذه النقطة سوف نعرض لها بمزيد من الإيضاح والبيان.

تعريف البيتكوين:

---

١ - https://www.lexico.com/definition/cryptocurrency

٢ - https://www.investopedia.com/terms/c/cryptocurrency.asp

٣ - /digital-currency٥1٧www.techopedia.com/definition/6

٤ - د /محمد إبراهيم محمود الشافعي مرجع سابق : ج8 ص 822 ، النظام القانوني للنقود الالكترونية، نهى خالد عيسي، وإسراء خضير مظلوم، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، مجلد ٢٢ ع ٢/٢٠١٤/٢٦٦

٥ – النظام القانوني للنقود الالكترونية، نهى خالد عيسي، وإسراء خضير مظلوم، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، مجلد م٢٢/ع٢/٢٠١٤/٢٦٦

البيتكوين هي وحدات رقمية مشفرة، ليس لها طبيعة مادية، أو حسية ولكن بما ثبت لها في الواقع من منفعة تبادلية، ورواج نسبي في العديد من البلدان لذا عدها بعض الباحثين مالاً متقومًا[١].

يقول الدكتور شوقي علام - مفتي الديار المصرية- "إن عملة البيتكوين من العملات الافتراضية التي طرحت للتداول في الأسواق المالية في سنة ٢٠٠٩م، وهي عبارة عن وحدات رقمية مشفرة، ليس لها وجود فيزيائي في الواقع، ويمكن مقارنتها بالعملات التقليدية كالدولار أو اليورو مثلا، والصورة الغالبة في إصدار هذه العملة أنها تستخرج من خلال عملية يطلق عليها "تعدين البيتكوين" حيث تعتمد في مراحلها على الحواسب الالكترونية ذات المعالجات السريعة، عن طريق استخدام برامج معينة مرتبطة بالشبكة الدولية للمعلومات "الإنترنت" ، وتجري من خلالها جملة من الخطوات الرياضية المتسلسلة، والعمليات الحسابية المعقدة، والموثقة لمعالجة سلسلة طويلة من الأرقام والحروف، وتخزينها في محافظ "تطبيقات" الكترونية بعد رقمها بأكواد خاصة، وكلما قويت المعالجة وزادت حصة المستخدم منها وفق سقف محدد للعدد المطروح للتداول منها، وتتم عمليات تداول هذه العملة من محفظة إلى أخرى دون وسيط أو مراقب، من خلال التوقيع الرقمي، عن طريق إرسال رسالة تحويل مُعرف فيها الكود الخاص بهذه العملة، وعنوان المستلم، ثم ترسل إلى شبكة البيتكوين حتى تكتمل العملية وتحفظ في ما يعرف بسلسلة البلوكات من غير اشتراط للإدلاء عن أي بيانات أو معلومات تفصح عن هوية المتعامل الشخصية[٢].

أ. مكونات عملة البيتكوين :

١. **وِحدة العُملة:** ويرمز لها في الأسواق المالية بـ" BTC " ، وتتجزأ إلى وحدات أقل هي:
   - (mBTC ميللي بيتكوين) وتساوي 10111 جزءًا من عملة البيتكوين.
   - (uBTC مايكرو بيتكوين) وتساوي 10111111 جزءًا من عملة البيتكوين.
   - (Satoshi ساتوشي) وتساوي 1011111111 جزءًا من عملة البيتكوين.
٢. **الشبكة الانترنتية "البروتوكول ":** التي تعتمدها هذه العملة في الإنتاج والتعامل.
٣. البرامج المساعدة في التعامل[٣].

ب. مقارنة بين أشهر العملات الرقمية المشفرة:

يُعد سوق العملات الرقمية المشفرة من أنشط الأسواق المالية في هذه الأوقات، حيث إنه يدخل كل يوم فيه عملات جديدة إلى السوق، وتخرج عملات أخرى، فترتفع عملة وتنخفض أخرى وهكذا، وسوف نقارن بين أشهر خمس عملات مشفرة طبقًا لأشهر موقع متخصص في بيانات العملات الرقمية المشفرة، هو موقع "كوين ماركت كاب" ///coinmarketcap.com في يوم الجمعة ٢٠٢١/٨/١٣.

---

١ – بيان منتدى الاقتصاد الإسلامي بشأن عملة البيتكوين، الرقم (٢١٨/١)، بتاريخ ٢٠١٨/١/١١،

٢ – الدكتور : شوقي علام، مفتي مصر، في جوابه عن سؤال حول التعامل بيعا وشراء في العملة الالكترونية التي تسمى بالبيتكوين، نشر موقع دار الإفتاء المصرية ٢٠٠٨.

٣ – 1Mastering Bitcoins EBook, Chapter1. Introduction, Andreas M.Anotonopoulos.
Introduction to Bitcoin, SAMA Quarterly Workshop, RIYADH Dr.Hussain Abusaaq

م	اسم العملة	رمز العملة	سعر العملة	القيمة السوقية للعملة
١	Bitcoin	BTC	$47,538.22	٨٩٠,٨٤٩,٩٢٢,٨٢٠$
٢	Ethereum	ETH	$3,275.01	٣٨٢,٤٢٥,٨٠٠,٦٤٣$
٣	Binance Coin	BNB	$403.99	٦٧,٨١٠,٥٤١,٥٨٦
٤	Cardano	ADA	$2.05	٦٥,٧٢٩,٠٦١,٥١٥$
٥	Tether	USDT	$٠,٠٣	٦٢,٩٦١,٠٠٨,٤٥٠

ج. الفرق بين العملات الرقمية المشفرة المستقرة والعملات الرقمية المشفرة غير المستقرة:

تتجه كثير من المصارف المركزية حول العالم، لربط عملتها الوطنية بإحدى العملات الرقمية المستقرة لمواكبة التطور في عالم المدفوعات باستخدام العهد الجديد من الإنترنت وهي تقنية البلوكتشين.

والعملات المستقرة هي شكل من أشكال العملات الرقمية المشفرة، مدعومة بعملات حقيقية ولها سعر ثابت، وهو عادة دولار واحد. ويستخدم المستثمرون العملات المستقرة لإيداع الأموال في بورصات العملات الرقمية المشفرة من دون الحاجة إلى تحويل الأموال إلى حساباتهم المصرفية.

وتختلف العملات المستقرة عن العملات الرقمية المشفرة غير المستقرة الأخرى مثل البيتكوين، في أنها مستقرة القيمة فيما الثانية شديدة التقلب، وتعد عملة "تيثيرUSDT "، وعملة USDC، من أهم وأشهر العملات المستقرة حاليا حيث يتم بهما شراء وبيع العملات الرقمية كما أعلنت جهات عدة عن قبول الدفع بهما.

والعملة المستقرة Stable coins هي فئة جديدة من العملات الرقمية المشفرة التي تحاول توفير نوع من الاستقرار في سعر العملات الرقمية المشفرة وتدعمها الأصول الاحتياطية المدعومة بالدولار أو اليورو أو أي عملة دولية، وقد اكتسبت إقبالا كبيرًا واهتمامًا عالميًا لأنها تحاول تقديم أفضل ما في عالم المال المشفر وعالم المال المحلي.

ومن أهم الميزات التي أتت بها العملات المستقرة: المعالجة الفورية والأمان والخصوصية، والميزة الأكثر أهمية أنها مشفرة، وتحاول العملات المستقرة، سد الفجوة بين العملات الورقية والعملات الرقمية المشفرة غير المستقرة مثل البيتكوين وأخواتها، وهناك ثلاث فئات من العملات المستقرة:

١- **عملات مستقرة مضمونة بعملات ورقية محلية كالدولار الأمريكي واليورو:** وفيها تحتفظ العملات المستقرة المضمونة بالعملات الورقية المحلية باحتياطي العملات الورقية، مثل دولار أمريكي، كضمان لإصدار عدد مناسب من العملات الرقمية المشفرة، ويمكن أن تشمل الأشكال الأخرى للضمانات كالمعادن الثمينة مثل الذهب أو الفضة، فضلاً عن السلع مثل النفط، ولكن معظم العملات المستقرة المضمونة بعملات الفئات (العملات المحلية) الحالية تستخدم احتياطيات الدولار، ويتم الاحتفاظ بهذه الاحتياطيات من قبل أمناء مستقلين وتتم مراجعتها بانتظام للالتزام بالامتثال اللازم، وتعتبر عملة " تيثر Tether " USDTوTrue USD عملات مشفرة مستقرة مشهورة لها قيمة تعادل قيمة الدولار الأمريكي الواحد وتدعمها ودائع بالدولار.

٢-عملات **رقمية مستقرة مرتبطة بمنتجات أو معادن ثمينة:** يتم دعم قيمة هذه العملات المشفرة بأصول قابلة للاستبدال، مثل المعادن الثمينة، وغالبًا ما تكون الذهب، وكذلك النفط أو العقارات.

على سبيل المثال عملة "DGX" مرتبطة بالذهب، وأن كل عملة واحدة تقابل غرام واحد من الذهب، حيث يتم الاحتفاظ باحتياطي الذهب في سنغافورة، ويتم الكشف عنه كل ٣ أشهر، كما يمكن لمالكي هذا النوع من العملات استبدالها مقابل سبائك حقيقية، وكل ما يحتاجون إليه هو السفر إلى سنغافورة.

٣-عملات **مستقرة مدعومة بعملات مشفرة:** يتم دعم العملات المستقرة المضمونة بعملات مشفرة أخرى، نظرًا لأن العملة المحجوزة قد تكون عرضة أيضًا لتقلبات عالية، فإن العملات المستقرة (المعززة) بضمانات العملات المشفرة الأخرى يتم الاحتفاظ بعدد أكبر من الرموز المميزة للعملة المشفرة كاحتياطي لإصدار عدد أقل من العملات المستقرة.

<u>أشهر العملات المستقرة:</u>

١- **العملة الرقمية "تيثيرUSDT "** أحد أفضل هذه العملات حتى الآن، وهي مرتبطة بالدولار الأمريكي وسعرها حالياً دولار أمريكي.

٢- **عملة USDC**: وهي عملة نشأت في عام ٢٠١٨م، بواسطة شركة Circle المالية، ونجحت في وقت قصير في جذب العديد من المستثمرين إليها.

٣- **عملة Paxos Standard**: والتي يرمز إليها بالرمز المميزPAX ، واحدة من أفضل العملات الثابتة في العالم في الوقت الحالي، ونجحت في أخذ شهرة واسعة بين مستثمري العملات الافتراضية على الرغم من حداثتها.

٤- **عملة USD True:** واحدة من أفضل العملات الثابتة في العالم، ويرمز إليها بالرمز المميز TUSD ، وهي عملة رقمية مستقرة مرتبطة بالدولار الأمريكي بنسبة ١:١ ، وتتميز العملة بأنها متوفرة في العديد من البورصات المختلفة.

٥- **عملة Multi-collateral DA :** والتي يرمز لها بالرمز المميزDAI ، إحدى العملات الثابتة الواعدة بشكل كبير في هذا السوق، وظهرت في عام ٢٠١٩م، وتعد أحدث العملات في هذه القائمة، لكنها في أشهر قليلة ماضية أثبتت بالفعل أنها تستحق أن توجد في هذه القائمة[١].

١ – أبرز الحقائق والمعلومات حول "العملات الرقمية المستقرة"، جريدة الإمارات اليوم، مقال منشور بتاريخ ٢٠٢١/٧/٢١،

المبحث الثاني: خصائص ونشأة النقود المشفرة

النقود المشفرة ليست كالنقود التقليدية فإن لها مجموعة من الخصائص التي تميزها عن النقود التقليدية، وسوف نحاول في هذا المبحث أن نتعرف على خصائص النقود المشفرة وتاريخ نشأتها كما يأتي:

أولاً: نشأة النقود المشفرة: مرت النقود الإلكترونية بثلاث مراحل حتى ظهرت بالصورة التي عليها الآن، وهذه المراحل هي كما يأتي:

المرحلة الأولى: النقود الورقية التي تحملها وسائط الكترونية مثل النقد الموجود في بطاقة الائتمان والبطاقة مسبقة الدفع، وبطاقة الصرف التي يصرفها البنك ليتمكن العميل من السحب من حسابه الجاري عبر أجهزة الصرف الآلي، وكذلك الشيكات الإلكترونية وما شابه ذلك.

ويمثلها :الخدمات الإلكترونية التي تقدمها البنوك، وبطاقات الائتمان المقدمة من الشركات العالمية" فيزا - ماستركارد - أميركيان اكسبرس "وغيرها[١] .

المرحلة الثانية: النقود الإلكترونية التي قامت بإنتاجها مؤسسات مالية معتمدة في دولها، وتحملت مسئولية تسميتها، وتحديد قيمتها، وإنشاء القوانين الخاصة بها بما يتوافق مع القوانين المالية للدولة، ولها وسائط تحملها من بطاقات ممغنطة أو أجهزة تخزين إلكترونية، وتقوم المؤسسة المالية المنتِجة لها بالتحكم فيها وفي مراقبتها وفي العمليات التي تتم من خلالها.

وقد عرف الإرشاد الأوروبي رقم ٢٠٠/٤٦ الصادر في ٢٠٠٠/٩/١٨م، النقود الإلكترونية بأنها: قيمة نقدية منتَجة من المصدر، وتحتوي النقود الإلكترونية على الخصائص التالية: أنها تخزن على وسيط الكتروني، وتمثل إيداعًا ماليًا بحيث لا تكون قيمتها أقل من القيمة المودعة، وتكون مقبولة كوسيلة دفع من قبل الشركات المالية غير الشركة المصدرة[٢].

المرحلة الثالثة :العملات الرقمية المشفرة التي يتم إنتاجها بواسطة برمجة الكترونية دون تدخل بشري، ولعل أكبر ما يمثلها في العصر الحاضر أول عملة إلكترونية تم إنتاجها بهذه الطريقة، والتي تسمى "بيتكوين" ويمكن أن نسرد الخطوات التي حدثت من بدايتها حتى وصلت إلى إنتاج البيتكوين كما يأتي:

العملات الرقمية المشفرة بوضعها الحالي والذي أخذ في الانتشار في الفترة الأخيرة ليست وليدة اليوم، ولا هذا العام بل ترجع لمنتصف القرن السابق حيث مرت العملات الرقمية المشفرة بعدة مراحل حتى وصلت إلى الشكل الحالي، ومن المتوقع أن لا تقف عند هذا الحد، بل سيعقب هذا الوضع تطورات كبيرة ومتسعة في الفترات القادمة، وسوف نوجز تاريخ العملات الرقمية في النقاط التالية[٣]:

١. عام ١٩٧٧م ظهرت خوارزمية RSA وهي من اختراع الثلاثي ليونارد أدليمان، وآدي شامير، ورونالد ريفست في معهد ماساتشوستس للتقنية، والتي أعلن عنها حينها وتم نشر ورقة اختراعها، وهي في اختصارها تتكون من ٣ أحرف هي الأحرف الأولى لأسمائهم.

---

١ – الشيك الالكتروني والنقود الرقمية د .نبيل صلاح محمود العربي (٧١/١)

٢ – مفهوم الأعمال المصرفية الالكترونية وأهم تطبيقاتها، محمود الشرقاوي (٢٩/١)

٣ – تعريف العملة الرقمية وتاريخ العملات الافتراضية والمشفرة، مقال منشور على موقع https://eumlat.net/ بتاريخ ٢٠١٨/٣/٣١

أهم مراحل التطور في تاريخ العملات الرقمية، مقال منشور على موقع أرقام https://www.argaam.com/ بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢

ماهية العملات الرقمية والافتراضية وكيف يتم التعامل معها؟ مقال منشور على موقع https://www.ministryinfo.gov.lb/42447 بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٣

دليل العملات الرقمية من الألف إلى الياء، مقال منشور على موقع https://www.ammonnews.net/article/564768 بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١٨

٢. بعدها بسنوات طويلة في عام ١٩٩٣م اخترع عالم الرياضيات ديفيد تشوم، ما يقال بأنها أول عملة مشفرة إلكترونية وهي التي اعتمدت على التشفير.

٣. وبعدها عمل ديفيد تشوم على جمع الأموال لتمويل فكرته ونجح بالطبع في إنشاء شركة Cash Digit التي تدير هذه العملة الرقمية المركزية، وعمل على التعاقد مع التجار والشركات من أجل قبول عملته واستخدامها في التعامل الإلكتروني، إلا أنه وبسبب تأخر التجارة الإلكترونية وعدم تناميها كثيرًا في ذلك الوقت فشل المشروع ولم يتمكن من إقناع الشركات والتجار باستخدام عملته.

٤. وفي عام ١٩٩٦م تم إطلاق الذهب الإلكتروني E-gold وهو عبارة عن أول موقع لتبادل الذهب وتداوله، وهو الذي يتطلب فتح حساب واستخدامه في شراء الذهب وبيعه، وللأسف تم إغلاق الموقع بعد وقوع شبهات استعماله في غسيل الأموال، رغم وصول عدد المشتركين فيه إلى أكثر من ٣,٥ مليون مشترك إلا أنه أغلق في النهاية.

٥. في نفس الفترة وتحديدًا خلال عام ١٩٩٧م اخترع آدم باك نظام للحد من البريد الإلكتروني المزعج ويدعى Hash cash وهو الذي تم دمجه أيضا في خوارزمية وشفرة العملات الرقمية مع تطويره بالطبع.

٦. بعدها بعام واحد تمكن خريج علوم الكمبيوتر وي داي من إنشاء مخطط للعملة الإلكترونية شاركها عبر قائمته البريدية وهي التي شكلت النواة الأولى للعملات المشفرة الموجودة حاليا.

٧. بعدها بعامين وفي عام ١٩٩٩م تم إطلاق أول بنك إلكتروني ونتحدث عن باي بال الذي يساعد في تحويل الأموال عبر الإنترنت، وقد عزز نجاحه وإقبال الناس عليه في التأكيد على ضرورة إطلاق عملات مشفرة وإلكترونية تستخدم في تحويل الأموال.

٨. عام ٢٠٠٣م ظهر متصفح تور Tor الذي يوفر تصفح المواقع بإخفاء الهوية وكذلك تصفح المواقع المحجوبة والممنوع الدخول إليها عبر المتصفحات العادية، وشكل هذا دعمًا غير مباشر للعملات المشفرة والتشفير وخصوصية التحويلات المالية والصفقات التجارية.

٩. بعدها بعام تمكن المبرمج هال فيني من الكشف عن بروتوكول "RPOW" وهو المتخصص في مقاومة هجمات الهرمان، إعادة استخدام الخدمات بعد الهجوم عليها، وتعطيلها لفترة قصيرة دون تدخل بشري، وهو ما يعد دعمًا آخر لظهور العملات الرقمية المشفرة.

١٠. وفي أكتوبر ٢٠٠٨م في ظل الأزمة العالمية المالية نشر شخص مجهول يدعى ساتوشي ناكاموتو ورقة يتحدث فيها عن طرق تحويل الأموال بدون مراقبة الحكومات والسلطات المالية.

١١. وفي نفس العام تم إنشاء البلوكتشين من طرف الشخص المجهول، والذي يقال أيضًا أنه يمكن أن يكون اسمًا مستعارًا لمجموعة من الأشخاص عملوا على هذه التقنية التي أثارت أنظار البنوك والمؤسسات المالية، وهناك انفتاح عليها في قطاعات كثيرة؛ منها الطب، والعقود الذكية، والتجارة، والتدريس.

١٢. وفي عام ٢٠٠٩م في شهر يناير تمكن ذلك الشخص الذي يقف وراء البيتكوين من تعدين ٥٠ وحدة منها، وبعدها بأيام تمت أول صفقة للعملة بين ناكاموتو وهال فيني.

١٣. وفي عام ٢٠١١م وصل سعر بيتكوين إلى ١ دولار؛ أي أنها تساوت معها في القيمة وهذا حسب تداولات بورصة MTGOX وبعدها ظلت تتزايد قيمة هذه العملة.

١٤. بعد ذلك بدأت تظهر عملات مشفرة جديدة منافسة للعملة الأصلية، ومبنية على البلوكتشين، مع قدوم كل واحدة منها بتقنية بلوكتشين مخصصة ومطورة ومعدلة لصالحها، وضمن هذه الأسماء نجد الريبل XRP التي تأسست عام ٢٠١٢م، ثم اللايت كوين، والإيثيريوم، هذه الأخيرة تأسست عام ٢٠١٥م.

١٥. ومن جهة أخرى أصبحت هناك العشرات من منصات التداول والتي توفر شراء وبيع العملات الرقمية المشفرة، وكذلك خدمات تحويل الدولار أو العملات النقدية إلى العملات الرقمية المشفرة وتحولت إلى تجارة رائجة.

ثانيًا: خصائص النقود المشفرة:

مما مر يمكن أن نصل إلى أن النقود المشفرة لها مجموعة من الخصائص[١] وهي كما يأتي:

١ – **العملات الرقمية المشفرة عالمية:** فهي لا ترتبط بنطاق جغرافي معين، ولا تنتمي لدولة معينة، ولا يقوم بطباعتها بنك مركزي معين، وعلى خلاف التعاملات البنكية الاعتيادية فإن عمليات البيع والشراء تتم بالسرية التامة بالعملات الرقمية المشفرة.

٢ – **العملات الرقمية المشفرة سرية:** لا يمكن مراقبتها أو التدخل فيها، كما يمكن امتلاك العديد من الحسابات والمحافظ بدون أن تكون متصلة باسم أو عنوان.

٣ – **سرعة تحويل المال و انخفاض قيمة الرسوم:** فبدلًا من الحاجة إلى وسيط لنقل المال، الذي يقوم بخصم نسبة من المال، تتم هذه العملية من خلال كود العملة بدون وسيط وتسمى بـ P2P أو الند بالند.

النقود المشفرة هي بالأساس عبارة عن شفرات إلكترونية مخزنة على الإنترنت، فعندما يتم تحويل من شخص لأخر يتم ذلك بصورة مباشرة من هذا الشخص إلى الشخص الآخر دون وجود وسيط؛ لأن الفكرة الأساسية للنقود المشفرة هي إسقاط فكرة الطرف الثالث "الوسيط"؛ لذا تسمى طريقة الند للند يعني الطرف الأول "صاحب المال" مقابل الطرف الثاني "الطرف المستقبل للمال".

٤ - **لا يمكن تجميدها أو مصادرتها:** النقود المشفرة تكون موجودة على الإنترنت عبارة عن شفرات إلكترونية، وتكون في حسابات لا مركزية ليس لأي جهة مهما كانت قدرتها لتجميدها أو مصادرتها؛ لأن مفتاح الحساب السري (key2) لا يعرفه إلا الشخص صاحب الحساب، وليس لأحد القدرة على الوصول إلى أسرار الحساب، حتى المنصات المبني عليها الحساب.

٥ - **صعوبة التعقب:** والتي تعد من أهم الميزات التي تجعل هذا النمط من العملات جاذبة للعناصر الإرهابية، وجماعات الجريمة المنظمة، وغسل الأموال، وتجارة المخدرات والأسلحة، حيث يصعب تعقب تلك المعاملات بغرض تحديد الأطراف، والجهات المتعاملة، وغموض السلع والمنتجات المستخدمة في عملية التبادل.

وبعد أن عرضنا كلا من تعريف النقود المشفرة وخصائصها، فإن من المنطق أن ندلف إلى تعريف التقنية التي تقوم عليها العملات الرقمية المشفرة، وهي تقنية البلوكتشين هي البيئة الإلكترونية التي تقوم عليها فكرة النقود المشفرة وغيرها من الأمور المستجدة.

تعريف البلوكتشين:

١ - **تعريف شركة Pwc:** ذهبت إلى أن البلوكتشين هي "التكنولوجيا التي تسمح بتخرين وتبادل المعطيات بين عدة أطراف باعتماد مبدأ الند للند أو ما يصطلح عليه باللغة الإنجليزية تحت اسم Peer to Peer[٢]."

٢ – **تعريف شركة Forbes:** فقد عرّفت البلوكتشين أو سلسلة الكتل: "هو نظام لسجل إلكتروني مشترك، آني، ومشفر، وغير مركزي لمعالجة وتدوين المعاملات المالية، والعقود، والأصول المادية، ومعلومات سلسلة التوريد، وما إلى ذلك."

---

١ – إيمان مرعي، العملات الإفتراضية إلى أين؟، مقال منشور على موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، بتاريخ ٣٠-١-٢٠١٨

٢ – (pwc:2017)

لا يوجد شخص واحد أو جهة واحدة مسؤولة عن السلسلة بأكملها، بل إنه مفتوح ويمكن للجميع في السلسلة مشاهدة تفاصيل كل سجل أو ما يعرف باسم كتلة، وتتبع المعلومات عبر شبكة آمنة لا تستدعي التحقق من طرف ثالث[١].

٣ – تعريف الأمم المتحدة: فقد عرف البلوكتشين أو سلسلة الكتل بأنها: هي دفتر الأستاذ الرقمي الذي يتم فيه تسجيل المعاملات. على سبيل المثال، يتم تسجيل عملة البيتكوين والعملة المشفّرة زمنياً وبشكل علني[٢].

من هذه التعريفات يمكن للباحث أن يصل إلى تعريف البلوكتشين تعريفًا مختصرًا وهو:

البلوكتشين: هو نظام إلكتروني، يتم فيه تسجيل العمليات عبر الإنترنت، ويعتمد على السرية التامة، والتشفير العالي، وهو سجل مفتوح للجميع ولا أحد مسؤول عنه.

المبحث الثالث: طريقة عمل النقود المشفرة، وطبيعتها النظامية

للنقود المشفرة طريقتها الخاصة التي يتم من خلالها التداول والتعامل فيما بين المتعاملين بها، وكذلك فإن لها طبيعة نظامية تجعلها مختلفة كل الاختلاف عن النقود التقليدية، وسوف يظهر هذا من خلال النقاط الآتية:

أولاً: طريقة عمل النقود المشفرة:

طريقة عمل العملات الرقمية المشفرة مثلاً "البيتكوين" فإن جميعها ترجع إلى الأمور التقنية واستخدام تقنية البلوكتشين ففي البداية الحصول على العملة الإلكترونية يتم عن طريقة تسمى التعدين، ويتم التعدين بطريقتين هما:

١. **التعدين على المدى القصير**: وفيها ستسمح الخوارزميات بإنتاج أعداد كبيرة من بيتكون ابتداءاً من سنة ٢٠٠٩م ويقل الإنتاج تدريجياً كل سنة إلى أن يتم إنتاج حوالي ٢٠ مليون بيتكوين مع نهاية ٢٠٢٤م.
٢. **التعدين على المدى البعيد** :يتم الإنتاج بشكل بطيء جداً وذلك لكي يتم إكمال عملية إنتاج ما يقارب ٢١ مليون وحدة "العدد الكلي للبيتكوين" وذلك مع نهاية سنة ٢١٤٠م.

العملات التقليدية يمكن أن تستند قيمتها على (الذهب أو الفضة)، وهذا كان قديماً، أما الآن فالعملات الوطنية تعتمد على اقتصاد البلاد، فقبل أن تُفصل العملات المحلية أو إن صح التعبير الدولار عن الذهب، كان يمكن لمالكه أن يسترجع قيمة معدن الذهب، نظرًا لأنه الأكثر قيمة في العالم، والذي ترتبط قيمته بندرته، أما العملات الورقية فيمكن لأي حكومة أن تطبع الرقم الذي تريد من تلك العملات يدويًا وبأي قيمة، وهذا قد يؤدي إلى تضخم في العملة إذا حصل انهيار عملة ما.

البيتكوين تستند قيمتها على أساس حسابات رياضية موزعة، بحيث يعمل المبرمجون حول العالم على استخدام البرامج التي تتبع صيغة رياضية لإنتاج البيتكوين وهذه الصيغة الرياضية متاحة مجانًا، كما أن البرنامج مفتوح المصدر كذلك، يمكن لأي شخص أن يساهم في تعدين البيتكوين حول العالم، غير أنه كلما مر الوقت زادت صعوبة التعدين[٣].

أما من الناحية التقنية، فإن كل قطعة "بيتكوين" نقدية هي عبارة عن حل لمعادلة تم توليدها وفق خوارزمية التشفير الشهيرة، والقوية SHA-256 بصيغة ست عشرية، ويتم تخزين قطع "بيتكوين" الخاصة بالمستخدم في ملف خاص يُدعى بالمحفظة"Wallet"، يحتفظ هذا الملف كذلك بكل عنوان قام المستخدم بإرسال مبالغ إليه أو استقبالها منه، يوجد لكل مستخدم عنوان "البيتكوين"، ويمكن تشبيهه بعنوان البريد الإلكتروني لكنه ليس كذلك، بل هو عبارة عن شفرة معينة تميز كل

---

١ - https://www.forbes.com/sites/bernardmarr/2017/09/21/14-things-everyone-should-know-about-blockchains/?sh=50e1d7ed252a

٢ - https://www.un.org/ar/44863

٣ – ما هي العملة الالكترونية البيتكوين (Bit coin) ؟ مقال منشور على موقع عربيا بتاريخ ٢٠٢٠/١/١٦

مستخدم، لكنها لا يمكن أن تشير إلى هويته الحقيقية، تقوم البيتكوين على تقنيات مفتوحة المصدر بشكل كامل، وبالتالي لا يوجد ما هو مخفي أو مجهول في أسلوب عملها[١].

ثانيًا: الطبيعة النظامية للنقود المشفرة:

العملات الرقمية المشفرة هي آخر ما توصل إليه الإنسان في التطور النقدي، ولعدم وضوح صورتها كاملة، فإن الحكومات لم تتفق على قبولها أو رفضها، بل تختلف الطبيعة النظامية للنقود من دولة لأخرى، وهذه صورة توضح الموقف القانوني للعملات المشفرة في كل دولة[٢]:

Bitcoin Legality by Country

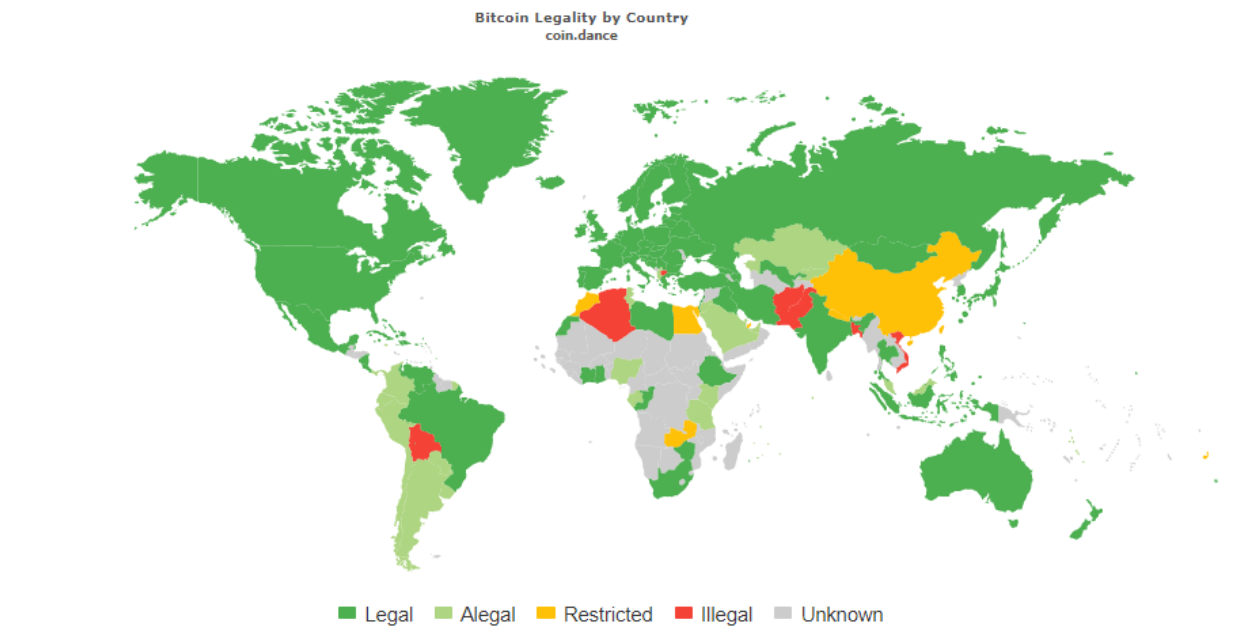

ويعكس اللون الأخضر في الخريطة الدول التي تقنن عملة البيتكوين رسميًا، في حين يمثل اللون البرتقالي الدول المحايدة التي لا تقنن البيتكوين صراحة، وفي الوقت نفسه لا تفرض قيودًا على تداول العملات الرقمية المشفرة.

وتمثل المناطق المظللة باللون الأخضر الفاتح الدول التي تفرض قيودًا وقوانين في محاولة لإبطاء التعامل بالعملات الرقمية المشفرة، في حين تمثل الدول المظللة باللون الأحمر تلك التي تحظر البيتكوين تمامًا وتعتبر التعامل بها غير قانوني.

في حين تمثل الدول المظللة بالرمادي تلك التي لم تقل كلمتها بعد بشأن نظامية البيتكوين والعملات الرقمية المشفرة.

من بين ٢٤٦ دولة هناك ٩٩ دولة (٤٠٪ من دول العالم) ليست لديها قوانين مُقيدة للبيتكوين، بينما نحو ١٧ دولة (٧٪ من دول العالم) تتعامل مع البيتكوين باعتبارها عملة غير قانونية.

وعلى الجانب الآخر هناك ١٣٠ دولة (٥٣٪ من دول العالم) لم تعلق بعد على عملة البيتكوين أو شرعية استخدامها داخل هذه الدول.

---

١ – www.aitnews.com. 2013البوابة العربية للأخبار التقنية –ما هي عملة الإلكترونية البيتكوين ؟

٢ – https://coin.dance/poli/legality

وتعد روسيا أكبر دولة تحظر البيتكوين، بينما تكثف الصين وكوريا الجنوبية قيودها لتنظيم استخدام البيتكوين، وقد أدى ذلك إلى تراجع قيمتها في سوق العملات الرقمية المشفرة مؤخرًا.

في حين أن أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية أكثر الأماكن قبولاً للبيتكوين، فإن دول منطقة الشرق الأوسط منقسمة تمامًا تجاه هذه العملة.

بينما تفرض السعودية وبعض دول الخليج ومصر وباكستان قيودًا بدرجات متفاوتة على استخدام البيتكوين[١].

المبحث الرابع: التكييف الفقهي للنقود الرقمية وحكم المضاربة بها

المطلب الأول: وظائف النقود وشروطها:

النقود المشفرة من النوازل المالية المعاصرة، تتطلب نظرة متأنية من قبل المختصين الاقتصاديين والفقهاء للتوصل إلى تكييف شرعي مطابق لحقيقتها الواقعية، ولذا سوف يقوم الباحث باستعراض مجموعة من المقدمات حتى نستطيع أن نصل إلى تكييف شرعي حقيقي للنقود المشفرة.

أولاً: وظائف النقود عند الفقهاء:

النقود تقوم بمجموعة من الوظائف، تكسبها قوتها والقابلية العامة التي تتمتع بها هذه الوظائف وهي:

١ – مقياس للقيمة: حيث يتم استخدامها لقياس قيم السلع والخدمات، فالوحدة النقدية لأي دولة هي وحدة تقاس بها قيم السلع والخدمات في المجتمع، وقد ساعد استخدام وحدة حساب موحدة كلا من البائعين والمشترين على تحديد كمياتها وأنواعها، ولذا فالنقود يجب أن تتسم بالثبات ولو نسبيًا، وتفقد دورها وقوتها كلما فقدت ثباتها، ولهذا يقول ابن تيمية "المقصود من الأثمان (النقود) أن تكون معيارًا للأموال، يتوسل بها إلى معرفة مقادير الأموال"[٢].

ويقول ابن القيم: "الدراهم والدنانير أثمان المبيعات، والثمن هو المعيار الذي يُعرف به تقويم الأموال، فيجب أن يكون محدودًا مضبوطًا لا يرتفع ولا ينخفض"[٣].

ويقول ابن رشد: " لمّا عسر إدراك التساوي في الأشياء المختلفة الذوات، جُعل الدينار والدرهم لتقويمها: أعني لتقديرها"[٤].

والمقياس لا بد أن يكون ثابتًا حتى يكون مقياسا لقيم السلع، إذ يساعد هذا الثبات على القيام بهذه الوظيفة وذلك كباقي المقاييس التي يقاس بها الأطوال أو الأوزان ونحوها، وإذا لم تكن هذه المقاييس ثابتة، أدى ذلك إلى اختلال الأمر واضطرابه ولم تعرف الأشياء على وجه الدقة[٥].

٢ – وسيط لتبادل السلع والخدمات: يقصد بها أن تستخدم النقود في التبادل التجاري وغيرها بين الناس من غير نكير لتمتعها بالقبول العام، فليست النقود مطلوبة لذاتها؛ لأنها ليست عرضًا فيه نفع لذاتها، بل هي وسيلة لغيرها.

---

١ – الوضع القانوني للبيتكوين في مختلف دول العالم، تقرير على موقع أرقام بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٦م.

٢ – ابن تيمية، مجموعة الفتاوى، ح١٩، (ص:٢٥١)

٣ – ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين،(بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩١م)، د. ط، ج: ٢ص: ١٠

2- ابن رشد، بداية المجتهد، (تركيا: دار الخلافة العلية، مطبعة أحمد كامل، ١٣٣٣هـ) ج٩، ص١٠٩

٥ – عودة، مراد رايق، وظائف وشروط النقود ومدى تحققها في العملات الافتراضية – دراسة فقهية، بحث ضمن فاعليات المؤتمر ١٥ لكلية الشريعة الدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة – العملات الافتراضية في الميزان، سنة ٢٠٢٠، (ص:٢٠٥).

يقول ابن رشد: المقصود منها (الذهب والفضة) أولاً المعاملة لا الانتفاع، بخلاف العروض التي يقصد منها الانتفاع أولاً لا المعاملة"[١].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية هذا المفهوم بقوله: "والدراهم والدنانير لا تقصد لنفسها بل هي وسيلة إلى التعامل بها، ولهذا كانت أثمانا بخلاف سائر الأموال، فإن المقصود الانتفاع بها نفسها، فلهذا كانت مقدرة بالأموال الطبيعية، أو الشرعية، والوسيلة المحضة التي لا يتعلق بها غرض لا بمادتها ولا بصورتها، يحصل بها المقصود كيف كانت"[٢].

ويقول ابن عابدين: "الثمن غير مقصود بل وسيلة لمقصود؛ إذ الانتفاع بالأعيان لا بالأثمان"[٣].

٣ - أداة لحفظ الثروة ومستودع للقيمة: إذ إنه لا يحتفظ بالنقود لذاتها وإنما بقصد إنفاقها في فترات لاحقة، أو لمقابلة احتياجات طارئة، فالنقود في هذه الحالة تقوم بوظيفة المستودع والمخزن للقيمة وحقل للثروة، وحتى تكون النقود مستودعًا للقيمة لا بد من توفر شرطين:

الأول: أن لا تتعرض قيمتها إلى الانخفاض بمرور الزمن.

الثاني: قبول استبدالها بالسلع والخدمات المطلوبة.[٤]

فالإنسان قد ينتج أو يملك قيما تزيد عن حاجته الآنية، لذا فهو يفكر في ادخارها لحين احتياجه إليها، أو لحين احتياجه إلى ما يمكنه إحرازه من السلع الأخرى، فالنقود قادرة على التشكل بأي صورة يرغبها من يحوزها وهذه الخاصية؛ هي سر السيولة، التي تتفوق بها النقود على كل الأصول الحقيقية والمالية الأخرى[٥]".

٤ – وسيلة للمدفوعات الآجلة: أي أنها تستخدم لإبراء الذمم بدفع الديون وتسديد القروض، والديون يعبر عنها بالنقود، لأن النقود تشكل قوة شرائية عامة يتم التعبير عنها بوحدات محددة ومتطابقة في خواصها[٦].

والنقود مقبولة عند الجميع سواء في المدفوعات الحالية أو المدفوعات الآجلة، وهذا ما يعطيها قوة إبراء كاملة في أي وقت ولأي شخص.

ثانيًا: الشروط الواجب تو افرها في النقود:

هناك مجموعة من الشروط تكاد تكون متفق عليها بين الجميع في ما سيستخدم نقودا، هذه الشروط عند توفرها في أي شيء يسمى نقدًا ويقوم بالوظائف السابق ذكرها. وهذه الشروط هي:

١ – الرواج والقبول العام: يعني أن تكون النقود مقبولة في التداول بين الأفراد، ولها رواج عام، وصفة القبول أصبحت من سياسات الدول، ولم تعد متروكة للأفراد.

---

١ – بن رشد، بداية المجتهد، ج:،١ص٢.

٢ – ابن تيمية ، مجموع الفتاوى، ج:١٩ص.٢٥.

٣ – ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، ج: ٤ص:٣.

٤ – ضياء مجيد ،الفكر الاقتصادي الإسلامي في وظائف النقد،(الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٦م) د. ط، ص: .٣٩

٥ – عبد الجبار حمد السبهاني، النقود الإسلامية كما ينبغي أن تكون، (الأردن: جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد العاشر)، ص:٣٨.

٦ – خالد علي الدليمي، النقود والمصارف والنظرية النقدية،(ليبيا: دار الأنيس للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٨م) ص: ٢٧.

٢ – ثبات القيمة واستقرارها: يقول ابن القيم "فلأن الدراهم والدنانير أثمان المبيعات، والثمن هو المعيار الذي به يعرف تقويم الأموال، فيجب أن يكون محددًا مضبوطًا لا يرتفع ولا ينخفض، إذ لوكان الثمن يرتفع وينخفض كالسلع لم يكن لنا ثمن نعتبر به المبيعات، وحاجة الناس إلى ثمن يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية وعامة.. وذلك لا يكون إلا بثمن تقوم به الأشياء ويستمر على حالة واحدة، ولا يقوم هو بغيره، إذ يصير سلعة يرتفع وينخفض فتفسد معاملات الناس ويقع الخلف، ويشتد الضرر.. ولو جعلت ثمنًا واحدًا لا يزداد ولا ينقص لصلح أمر الناس."[١]

وهذا مطلب شرعي أساس في النقد للقيام بوظيفته حتى لا يؤدي إلى الإخلال بالنواحي الحقوقية والاقتصادية أو الالتزامات بين الناس، ولا شك أن استقرار قيمة النقد شرط للعدل في المعاملات، لأن غياب هذا الشرط يؤدي إلى التظالم وأكل أموال الناس بغير حق[٢].

٣ – أن تكون صادرة من قبل الدولة: قال الإمام أحمد: " لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب لأن الناس إن رخص لهم ركبوا العظائم[٣]".

وقال البهوتي: " ينبغي للسلطان أن يضرب لهم أي الرعايا فلوسًا تكون بقيمة العدل في معاملاتهم من غير ظلم لهم، تسهيلاً عليهم، وتيسيرًا لمعاشهم، ولا يتجر ذو السلطان في الفلوس، بأن يشتري نحاساً فيضربه فيتجر فيه، لأنه تضييق[٤]".

وإصدار النقود في الاقتصاد الإسلامي تضبطه القواعد العامة للشريعة الإسلامية، والتي وضعت لتحقيق مصالح العباد وجل المقاصد، والتي منها حفظ المال حيث إن إيجاد نقود وإصدارها متعلق به مراعاة المصلحة العامة، لذا كان لا بد له من ترتيب، يضمن لكل مجتمع ما يتناسب وحجم ناتجه الوطني، والذي يؤدي إلى استقرار في قيمة النقود، حتى تقوم بوظائفها بما يحقق حفظ أموال الناس ومعاشهم.

ثالثًا: هل النقود المشفرة تحققت فيها شروط النقود؟

سنطبق الشروط السابق ذكرها على العملات الرقمية المشفرة حتى نستطيع أن نجيب على سؤال هل النقود المشفرة قد تحققت فيها شروط النقود أم لا؟

١ – هل العملات الرقمية المشفرة مقياسًا للقيمة؟

لا تعتبر مقياساً لقيم السلع، وذلك لأنها لا يتم قياس قيم الخدمات والسلع بها مباشرة، بل لا بد من تقييمها بعملة أخرى ثم بعد ذلك يتم التبادل، وإن قيل بأن هناك بعض المتاجر الالكترونية تسعر السلع التي تبيعها بالعملة المشفرة ، فيرد عليهم أن هذا ليس تسعيرًا وإنما وسيلة دفع، أي أنه يسعر السلعة المراد بيعها بعملة أخرى[٥] مثلا بالدولار، وعند الدفع فإنه يقبل من

---

١ – ابن القيم، إعلام الموقعين، ج:٢ص: ١.

٢ – عودة، مراد رايق، وظائف وشروط النقود ومدى تحققها في العملات الافتراضية – دراسة فقهية، مرجع سابق (ص:٢٠٩).

٣ – محمد بن الحسين ابن الفراء ابو يعلى، الأحكام السلطانية، صححه وعلق عليه: محمد حامد الفقي(،بيروت: دار الكتب العلمية،١٤٢١هـ): 181. ،ص٢ط

٤ – منصور بن يونس بن صلاح البهوتي، كشاف القناع، (د.م: دار الكتب العلمية، د.ت) د.ط، ج: ٢ص: ٢٣٢.

٥ – النقود الرقمية مثل البيتكوين ليست وسيلة للتسعير –حتى الآن– وإنما هي فقط وسيلة دفع، بمعنى لا يوجد سلعة معينة يتم تحديد سعرها بالبيتكوين، فلا يوجد مثلاً عقار يساوي كذا بيتكوين، أو سيارة تساوي كذا بيتكوين، ولكن نجد عقار أو سيارة تساوي كذا دولار أو ريال أو جنيه، في حين أن بعض الكيانات أصبحت تقبل الدفع بالبيتكوين ولكن بعد أن تسعر الخدمة بأحد العملات المعروفة.

العملة المشفرة ما يعادل قيمتها بالدولار، لذلك لا يمكن للتاجر أن يسعر خدماته ومبيعاته بالعملة المشفرة، لأنه في حال ارتفاع العملة المشفرة سيمتنع الزبائن عن الشراء، وإذا انخفض سعر هذه العملة سيقبلون على الشراء، وفي الحالتين التاجر خاسر[١].

٢ - هل العملات الرقمية المشفرة تعتبر وسيطًا لتبادل السلع والخدمات؟

الناس في العادة لا تقبل إلا النقود المعروفة الثابتة لتكون وسيطًا في التبادل فيما بينهم في البيع والشراء أو غيرها من المعاملات، والنقود المشفرة اليوم لا يمكن أن تستخدم كوسيط في التبادل، ولكن تستخدم فقط في الإتجار والمضاربة. فالنقود المشفرة ليست وسيطًا في التبادل في التعاملات.

٣ - هل النقود المشفرة تعتبر مستودعًا للقيمة ومخزنا للثروة؟

النقود المشفرة تتعرض لكثير من التقلبات والاضطرابات بصورة كبيرة حتى على مدار اليوم الواحد، وتتأثر بصورة كبيرة جدًا بالهزات التقنية والمواقف الشخصية لمشهوري التعامل بها أو للقرارات التي تصدرها البنوك المركزية بشأن موقفها منها، أما العملات التقليدية فإنها لا تتعرض لهذه الاضطرابات والتقلبات بهذه السرعة، فحتى إذا حدث صعود أو هبوط في سعر إحدى العملات التقليدية فإنه يكون في نطاق محدود، ولو حدث عكس هذا – كما يحدث في العملات الرقمية المشفرة - فإن الناس تحجم عن التعامل بها ولا تحفظ فيها ثرواتها وغالبا ما يكون ذلك لظروف طارئة كالحروب والحصار الاقتصادي وغيرها فإذا النقود المشفرة بسبب كثرة التقلبات والاضطرابات التي تحدث لأسعارها لا يمكن أن تكون مخزنًا للقيمة ولا مستودعًا للثروة.

٤ – هل النقود المشفرة تصلح لأن تكون وسيلة للمدفوعات الآجلة؟

النقود المشفرة كما مر غير مستقرة وتتعرض لتقلبات وهزات بصورة كبيرة، هذا يعني أنها لا يمكن أن تكون مستودعًا للقيمة، وما دامت أنها ليست مستودعًا للقيمة فإنها أيضًا لا يمكن أن تكون وسيلة للمدفوعات الآجلة؛ لأنها لا تحافظ على قيمتها لا حالاً ولا مستقبلاً.

٥ – هل حصلت النقود المشفرة على القبول العام؟

النقود المشفرة حتى يومنا هذا ليست مقبولة في التعاملات الرسمية، بل بعض الدول تجرّم التعامل بها، وهناك بعض الدول لا تترك التعامل بها دون إذن رسمي، وهذا القبول لا يعتبر قبولاً عامًا فهي حتى الآن ما زالت في مرحلة التأرجح بين القبول والرفض، وما دامت كذلك فلا يصدق عليها أن لديها قبولاً عامًا.

٦ – هل تم إصدار العملات الرقمية المشفرة تحت أي سلطة تشريعية؟

الخصيصة الأساسية التي تجمع جميع العملات الرقمية المشفرة أنها تصدر من قبل أشخاص، وأنها عملات غير مركزية بمعنى ليس وراءها جهة حكومية تصدرها، وليس وراءها بنك مركزي يحافظ عليها وينظم شؤونها.

---

١ – عودة، مراد رايق، وظائف وشروط النقود ومدى تحققها في العملات الافتراضية – دراسة فقهية، مرجع سابق (ص:٢١٢).

المطلب الثاني: نقدية العملات الرقمية المشفرة

أولا: نقدية العملات الرقمية المشفرة في الاقتصاد:

عند النظر إلى العملات الرقمية المشفرة باعتبارها نقودا أو غير ذلك، فإننا نجد عدة آراء بصدد هذا الموضوع:

الرأي الأول:

يرى بأن العملات المشفرة هي نقود، كسائر النقود الحقيقية، وهو رأي الدول التي صرحت بالتعامل بها، مثل ألمانيا، وسنغافورة. كما ذهب إليه سيف الدين عموص، سايمون تايلر –من علماء الاقتصاد -[1] .

الرأي الثاني:

يرى بأن العملات الرقمية المشفرة ليست نقودا، وإنما هي سلع، تعامل معاملة السلع في البيع والشراء، وقد اتجهت الصين، هذا الاتجاه، وكذلك اليابان، عندما أعلنت أن البيتكوين هي سلع خاضعة للضريبة[2].

الرأي الثالث:

يرى بأن العملات الرقمية المشفرة ليست نقودا، ولا سلعا، ولا قيمة لها، بل هي مجرد أرقام على الشاشة فقط، وقد ذهب إلى هذا سائر الدول التي تمنع التعامل بالعملات الرقمية المشفرة، وبعض البنوك المركزية، منها: وكالة الرقابة المصرفية الأوروبية، والبنك المركزي السعودي ومصرف الإمارات المركزي، كما حذر اتحاد البنوك في الكويت من مخاطر التعامل بالنقود المشفرة، والبنك المركزي العالمي للبنوك المركزية الوطنية في تقريره السنوي، وبنك التسويات الدولي في سويسرا[3].

أدلة الآراء:

أدلة الرأي الأول:

استدل القائلون بأن النقود المشفرة هي أثمان للسلع، وهي نقود كغيرها من النقود، بما يأتي:

١- تحقيق أكبر قدر من الحرية الاقتصادية من خلال العملات الرقمية المشفرة، حيث يستطيع الفرد تحويل ما يريد من النقود، دون وجود رقابة عليه، فلا يمكن مصادرة أمواله، وبهذا يخرج عن سيطرة الحكومات التي قد تريد الهيمنة عليه.

٢- إن العرف قد جرى على أن النقود المشفرة عملة تقيّم بها السلع والمنتجات، وبهذا تكون قد استوفت مقومات النقود؛ لرواجها في التعامل بين الناس، واتخاذ المتعاملين لها ثمنا، وقيامها بوظائف النقود.

وإذا كان الأمر كذلك، فقد صارت النقود المشفرة أثمانا بالاصطلاح، فإذا زالت عنها هذه الأوصاف زال عنها وصف الثمنية.

---

[1] معيار البيتكوين البديل اللامركزي للنظام المصرفي المركزي، عموص ص١٣٠ ترجمة: أحمد محمد حمدان.
https://manshoor.com/world/bitcoin-and-digital-currencies-everything-you-need-to-know-about-future-of-money/

[2] بيتكوين ليست عملة بل سلعة ونوع من الأصول في الصين، افشكو، امناي –مجلة امناي ٨ يوليو ٢٠١٧م

[3] العملة الافتراضية خصائصها ومخاطر التعامل بها، أبو خريص، أحمد –المركز الديمقراطي العربي ٢٠١٨/١٢/٢٠م. النقود الرقمية فوائد عظيمة ومخاطر بالجملة، أبو الفتوح، هاني –البورصة ٢٢ يونيو ٢٠١٧م. العملات الافتراضية، آل عبد السلام، ياسر.

٣- إن النقود المشفرة، مغطاة بسلة من العملات، فلا مانع من التعامل بها[١].

المناقشة:

يناقش القول بأن العملات الرقمية المشفرة تحقق قدرا كبيرا من الحرية الاقتصادية، بأن هذا وإن كان أمرا إيجابيا في بعض الأحوال، لكنه سرعان ما يمثل خطرا كبيرا يهدد المجتمع، لأن هذا يفتح الباب واسعا أمام عمليات تهريب الأموال، والتهرب الضريبي، والاتجار في الأمور غير المشروعة؛ لعدم وجود المساءلة القانونية حينئذ.

أما القول بإن النقود المشفرة هي مغطاة بسلة من العملات، بحيث يمكن معرفة قيمتها، فهذا ليس له وجود حقيقي إلى الآن، وذلك لأن الأبحاث التي تقدر أسعار العملات الرقمية المشفرة إلى الآن، فإنها تقدرها بحسب العملة الواحدة، سواء كانت هذه العملة هي الدولار، أو اليورو، أو غيرهما[٢].

أما تعامل الناس بها فسياتي مناقشته عند ذكر أدلة الفقهاء في المطلب اللاحق –إن شاء الله تعالى-.

أدلة الرأي الثاني:

استدل القائلون بأن النقود المشفرة سلعة من السلع، بما يأتي:

١- إن النقود المشفرة، تفتقد إلى كثير من وظائف النقود الحقيقية، كما أنها ليست مقياسا للسلع، وبالتالي، فلا يمكن أن تأخذ شكل النقود الحقيقية وطبيعتها، وإذا كانت تفتقر إلى وظائف النقود الحقيقية، فإنها تكون أقرب إلى كونها سلعة افتراضية من كونها نقدا، ويمكن للناس شراؤها بالطريقة المتبعة من منصات التداول.

٢- إن البيتكوين هي وسيط فقط للتبادل، وليست عبارة عن سلة من العملات، كما أنها غير مغطاة بأي عملة أخرى.

٣- اعتماد دولة كبرى كالصين لها على أنها سلعة، حيث تعتبرها الصين من أكبر أصول الاستثمار.

٤- استعمال الناس لهذه العملات، حيث لا يستعملونها على أنها مقياس للقيم، وإنما يستعملونها للمضاربة بها غالبا[٣].

المناقشة:

يناقش هذا بأننا إذا اعتبرنا أن العملات الرقمية المشفرة سلعة وليست نقدا، فإنه لن توجد منها فائدة استثمارية حقيقية تحقق فائدة مرجوة للمجتمع، وإنما تكون الفائدة منها هي استخدامها في المضاربة بها فقط لكسب فروق الأسعار[٤].

أدلة الرأي الثالث:

استدل القائلون بأن العملات الرقمية المشفرة ليست عملة، ولا سلعة، ولا قيمة لها، بما يأتي:

١- إنها لا تروج رواج الأثمان، ولا تعد مقياسا للقيم، ولا هي وسيلة للإبراء العام.

---

[١] معيار البيتكوين البديل اللامركزي للنظام المصرفي المركزي، عموص ص١٣٠، ٢٣١ . النقد الافتراضي " البيتكوين نموذجا"، يحيى ص١٧.
https://manshoor.com/world/bitcoin-and-digital-currencies-everything-you-need-to-know-about-future-of-money/

[٢] تداعيات العملة الافتراضية على الامن القومي، بارون، جوشوا وآخرون ص٢٠ مؤسسة براند–كاليفورنيا ٢٠١٥م.النقود الرقمية فوائد عظيمة ومخاطر بالجملة، أبو الفتوح، هاني –مجلة البورصة ٢٢ يونيو ٢٠١٧م. البتكوين عملة افتراضية (آمنة) لغسيل الأموال والأعمال المشبوهة، العطار، حسام الدين ١٤ سبتمبر ٢٠١٥م.

[٣] بيتكوين ليست عملة بل سلعة ونوع من الأصول في الصين، افشكو، امناي –مجلة امناي ٨ يوليو ٢٠١٧م. النقد الافتراضي " البيتكوين نموذجا"، يحيى ص١٧. وظائف وشروط النقود ومدى تحققها في العملات الافتراضية، عوده، مراد رايق ص٢١٤.

[٤] بيتكوين ليست عملة بل سلعة ونوع من الأصول في الصين، افشكو، امناي –مجلة امناي ٨ يوليو ٢٠١٧م. النقد الافتراضي " البيتكوين نموذجا"، يحيى ص١٧.

٢- إنها غير صادرة عن الدولة، وبهذا لا تكتسب صفة النقدية التي تستمدها من الدولة.

٣- إنها لا تخضع لرقابة الحكومات وحمايتها، فهي ليست آمنة، وتحتوي على الكثير من المخاطر.

٤- إنها ليست ذات قيمة معتبرة، وإنما هي عبارة عن أرقام مخزنة، تظهر وتختفي من الشاشة بسهولة، فهي لا حقيقة لها ملموسة[١].

الترجيح:

بعد عرض أقوال الاقتصاديين وأدلتهم في مدى نقدية العملات الرقمية المشفرة، ومناقشة ما يستحق المناقشة منها، أرى ترجيح قول القائلين بأن العملات الرقمية المشفرة ليست نقدا، وليست سلعة، وسيأتي وجه الترجيح عند ذكر الراجح من أقوال الفقهاء، خشية الإطالة.

ثانيا: نقدية العملات الرقمية المشفرة في الفقه الإسلامي:

إن الحديث عن نقدية العملات الرقمية المشفرة، أو عدم نقديتها، يدعونا إلى ضرورة التعرف على علة الربا في النقدين، حتى يمكن معرفة ما إذا كانت هذه العلة تنطبق على العملات الرقمية المشفرة أم لا؟

فقد ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية ورواية عن أحمد، إلى أن علة الربا في النقدين هي الثمنية[٢]، وقد اختار هذا القول ابن تيمية وابن القيم؛ وذلك لأن المقصود من الأثمان أن تكون معيارًا للأموال، يتوصل بها إلى معرفة مقادير الأموال، ولا يقصد الانتفاع بأعيانها أو ذواتها[٣].

وبناء على ذلك، فإن النقود التي جرى العرف على التعامل بها، وارتضتها الدولة معيارا للقيم، ووسيطا للتبادل، توصف بأنها أثمان تجب فيها الزكاة عند بلوغها النصاب، ويجري فيها الربا، لتحقق وصف الثمنية[٤].

لكن اختلف المعاصرون حول النقود المشفرة، من حيث صلاحيتها لأن تكون ثمنا يتم التبادل به وتداوله بين الناس كغيره من الأثمان على قولين:

القول الأول:

ذهب أصحاب هذا القول، إلى أن هذه العملات لا تصلح أن تكون ثمنا، ولا سلعة، وليس لها قيمة وقد ذهب إلى هذا أكثر دور الإفتاء في العالم الإسلامي، مثل دار الإفتاء المصرية، ودار الإفتاء الفلسطينية، ودار الإفتاء بدولة الإمارات العربية، وغيرها[٥].

القول الثاني:

---

[١] العملة الافتراضية خصائصها ومخاطر التعامل بها، أبو خريص، أحمد –المركز الديمقراطي العربي ٢٠١٨/١٢/٢٠م. النقود الرقمية فوائد عظيمة ومخاطر بالجملة، أبو الفتوح، هاني –البورصة ٢٢ يونيو ٢٠١٧م. البتكوين عملة افتراضية (آمنة) لغسيل الأموال والأعمال المشبوهة، العطار، حسام الدين ١٤ سبتمبر ٢٠١٥م. العملات الافتراضية، آل عبد السلام، ياسر .

[٢] شرح مختصر خليل، الخرشي ٥٦/٥. أسنى المطالب، الأنصاري ٢٢/٢. المغني، ابن قدامة ٥/٤.

[٣] مجموع الفتاوى، ابن تيمية ٤٧١/٢٩. ابن القيم، إعلام الموقعين ١٠٥/٢.

[٤] ينظر قرار مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره الثالث بعمّان من ٨–١٣ صفر ١٤٠٧هـ /١١ – ١٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٦م .

[٥] انظر فتوى مفتي جمهورية مصر العربية الصادرة في ١٤ شعبان ١٤٤٠هـ ٢٠ إبريل ٢٠١٩م. فتوى دار الافتاء الفلسطينية بتحريم النقود الافتراضية الصادرة في ٢٥ ربيع الأول ١٤٣٩هـ – ١٤ كانون الأول ٢٠١٧م. الموقع الرسمي للهيئة العامة للشؤون الإسلامية بدولة الإمارات العربية تاريخ 2019 / 1 / 25 – رقم الفتوي89043

ذهب أصحاب هذا القول إلى أن العملات الرقمية المشفرة، هي نقود في حق من تعامل بها، وقد ذهب إلى هذا القول الشيخ عبد الرحمن البراك حين ذهب إلى وجوب الزكاة في هذه العملات[١].

أدلة القولين:

أدلة القول الأول:

استدل القائلون بأن العملات الرقمية المشفرة لا تصلح أن تكون أثمانا أو سلعا، بما يأتي:

أولا: النقود المشفرة، صادرة من جهة غير رسمية، وهذا فيه افتيات على حق الدولة، وسلب لاختصاصات ولي الأمر المخول له القيام بهذه المهام.

فإننا عندما نتتبع الطريقة التي تكتسب بها النقود صفة النقدية، فإننا نجد الفقهاء على القول باشتراط أن تكون الدولة هي المصْدر للنقود، حيث لا تتخذ النقود هذا الوصف، إلا بإصدار الدولة لها، وإشرافها على سكها.

فقد ذكر الرافعي أن ضرب الدراهم من شأن الإمام[٢]، كما ذكر العمراني أن ضرب الدراهم للإمام، فلا يفتات عليه[٣]، وكذلك ذكر أحمد أنه لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب بإذن السلطان[٤].

ومن هنا، فإن إصدار النقود المشفرة من جهة غير رسمية، هو تعد على حق الدولة، وسلب لاختصاصات ولي الأمر المخول له القيام بهذه الأمور.

ثانيا: إن المتاجرة في العملات الرقمية المشفرة، هي متاجرة ليست حقيقية؛ لأنه لا يتم فيها تسليم وتسلم، فهي من قبيل المتاجرة بالمؤشر التي حرمها مجمع الفقه الإسلامي لعدم وجود التسليم والتسلم[٥]، فالذي يتعامل على مؤشر (وحدات) سهم معين، فإنه يتعامل للحصول على فرق الأسعار فقط، لكن لا يوجد في الحقيقة تسليم وتسلم، وهذه المعاملة قد نشأت بسبب عدد غير قليل من المستثمرين، يريدون الحصول على فروق الأسعار فقط، ولا يريدون تسجيل الأسهم في محفظتهم، وهذا هو ما يحدث في العملات الرقمية المشفرة، حيث يحصل على عدد معين من العملات فقط.

ثالثا: إن النقود المشفرة تشبه النقود المغشوشة، وتراب الصاغة، وتراب المعدن، فلا يجوز بيع هذه الأشياء لجهالة قيمتها، وكذلك النقود المشفرة، قيمتها مجهولة[٦].

رابعا: إن النقود المشفرة تشتمل على القمار؛ لأن الإنسان قد يدفع كثيرا من المال للحصول عليها، وقد يحصل عليها بالفعل وقد لا يحصل؛ وذلك لأن أكثر من ٥٠٪ من الإصدارات الأولية للعملات المشفرة تبوء بالفشل، وفقا للدراسة التي أعدها بعض

---

[١]. موقع الشيخ عبد الرحمن البراك، فتوى رقم ٧٤٠١حكم التعامل بالبتكوين وحكم الزكاة فيها، النقد الافتراضي "بتكوين نموذجا"، يحيى ص١٨. الحكم الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية: أبو حسين، أسامة أسعد –مؤتمر الشارقة بعنوان: "العملات الافتراضية في الميزان" ص١٢٨

[٢] فتح العزيز، الرافعي ١٣/٦.

[٣] البيان، العمراني ٢٨٨/٣.

[٤] مطالب أولي النهى، الرحيباني ١٨٥/٣.

[٥] انظر قرار مجمع الفقه الإسلامي –جدة رقم ٦٣ (٧/١) بشأن الأسواق المالية ١٤١٢هـ ١٩٩٢م .

[٦] تراب الصاغة هو: ما يسقط من برادة الذهب والفضة عند الصناعة، حيث تختلط بتراب أرضية الحانوت، فتسمى بهذا الاسم. والقول بعدم جواز بيع تراب الصاغة بحال –سواء بيع بجنسه أو بخلاف جنسه–، هو مذهب المالكية والشافعية ورواية عن الحنابلة؛ لعدم العلم بمقداره.

بينما ذهب الحنفية ورواية عن الحنابلة أنه يجوز بيعه بخلاف جنسه؛ لأنه لا ربا حينئذ. انظر الهداية، المرغيناني ٨٢/٣. التلقين، القاضي عبد الوهاب ١٥٠/٢. المجموع، النووي ٣٠٧/٩. المغني، ابن قدامة ٤٠/٤، ٤٤.

الباحثين من كلية بوستون، وهذا يؤدي إلى وجود الغرر الفاحش في الحصول على العملة، ومن ثم فإنه يؤدي إلى وجود فقاعات غير مستقرة.[1]

خامسا: تشتمل النقود المشفرة على الغرر أيضا، من جهة جهالة من أصدرها، وهذا يؤثر تأثيرا كبيرا عليها، بالإضافة إلى أنها لا تحتوي على نظام رقابي، مما يجعل الغرر والمخاطر عالية؛ بسبب أن هذه النقود قد تضيع في أي وقت، ولا يتمكن أصحابها من إعادتها مرة أخرى، مما يؤدي إلى خسارة كبيرة لأصحابها، بخلاف النقود الورقية، التي تكون البلد المصدرة، هي المسؤولة عن عملية الإصدار، بحيث لا تزيد هذه الدول من عرض النقود، إلا إذا كان ذلك مقابلا للغطاء الذي جعلته هذه الدول مربوطا بالعملة، أما النقود المشفرة، فليس لها سند أو غطاء من أي شيء، مما يجعل النقد نقدا وهميا، لا حقيقيا، وهذا سيساهم بدوره في زيادة التضخم الذي يعد أحد أسبابه زيادة كمية النقود المعروضة.

وخلاصة هذا، أن النقود الورقية، يمكن التحكم في عرضها بتحديد كميتها، بخلاف النقود المشفرة[2].

سادسا: ترتفع نسبة المخاطرة في العملات الرقمية المشفرة، ارتفاعا كبيرا، فلا يوجد استقرار لأسعار العملات الرقمية المشفرة، حيث إنها عرضة للتذبذب والتفاوت الفاحش بين أسعارها، إلى درجة يصعب معها التنبؤ بأسعار هذه العملات. وذلك لعدم وجود أصول أو أرصدة حقيقية لها، وقد كان هذا سببا لتعرضها لارتفاعات وانخفاضات حادة، فقد كانت وحدة البتكوين في بداية صدورها سنة ٢٠٠٩م تساوي سنتا واحدا، ثم في ٢٠١٧م أصبحت تساوي ١٧ ألف دولار، وأحيانا تتراجع تراجعا كبيرا، والواقع يؤيد ذلك، فقد تتراجع في يوم واحد أكثر من نصف قيمتها السوقية، كما أن العملات الرقمية المشفرة، متروكةٌ لتقديرات غير منضبطة، كأذواق المستهلكين وأمزجتهم، مما يجعلها سريعةَ التقلُّب وشديدة الغموض[3].

وإذا كانت المخاطرة عالية في سوق العملات الرقمية المشفرة، فإنه يترتب على ذلك أيضًا، أن سوق العملات الرقمية المشفرة، هو من أعلى الأسواق في معدلات الربح، وهذه السمة هي التي يستعملها السماسرة ووكلاؤهم في جذْب المتعاملين والمستثمرين لاستخدام هذه العملات، وهذا يؤثر على قدرة الدول في الحفاظ على عملتها المحلية، والسيطرة على حركة تداول النقد واستقرارها وصلاحيتها في إحكام الرقابة، فضلًا عن التأثير سلبًا بشكل كبير على السياسة المالية بالدول وحجم الإيرادات الضريبية المتوقعة.

سابعا: فتح المجال أمام التهرُّب الضريبي، وهذا شيء طبيعي في هذه العملات التي يستخدمها أصحابها بعيدا عن رقابة الدولة، وهذا لا شك أن فيه كثيرا من المفاسد، حيث يؤدي إلى جذب المستثمرين إلى هذه العملات التي يأمنون فيها من دفع الضرائب على هذا الحجم الضخم من التعاملات اليومية في هذه النقود، مما يؤدي بدوره أيضا إلى زيادة التأثير على العملة الرسمية للدولة شيئا فشيئا.

ثامنا: عدم القدرة على استرداد هذه العملات إذا تعرضت للنهب، وذلك لعدم القدرة على إقامة دعوى بالسرقة، أو اتهام أحد الأفراد بهذه السرقة؛ لسرية هذه التعاملات، وعدم إمكانية رقابتها[4].

---

[1] ينظر النقود الافتراضية "البيتكوين نموذجا"، يحيى ص١٧.

[2] التأصيل الفقهي للعملات الافتراضية، الشمري، عبد الله راضي ص٧٣، ٧٤.

[3] التأصيل الفقهي للنقود الرقمية "البتكوين نموذجا، الشيخ ص٣٩.

[4] ينظر في أدلة القول الأول: النقود الرقمية، أبو غدة ص٢٤، ٢٥. العملات الافتراضية، آل عبد السلام، ياسر بحث مقدم إلى حلقة النقد الافتراضي – السعودية. حول النقود المشفرة، السويلم، سامي بن إبراهيم ص٣ بحث مقدم إلى مركز التميز البحثي –جامعة الإمام محمد بن سعود –السعودية محرم ١٤٣٩هـ. العملات الافتراضية تدفقات إلكترونية في مرحلة المخاطر اللا محدودة، علا السيد –بحث صادر عن مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة ١ أكتوبر

المناقشة: تناقش هذه الأدلة بما يأتي:

المناقشة الأولى:

قد يعترض على عدم وجود استقرار في أسعار العملات الرقمية المشفرة، بأن عدم الاستقرار هو موجود أيضا في العملات النقدية التي تكون عرضة للتذبذب وعدم الاستقرار.

الجواب عن هذه المناقشة:

يمكن أن يجاب عن هذه المناقشة بأن ما تتعرض له العملات النقدية، لا يكون سببه عدم استقرار هذه العملات، بل الطريقة التي يتم بها إدارة هذا الاستقرار، ولذا، فإن العملات النقدية تظل فترة كبيرة من الزمن على قوتها الشرائية المعروفة، وهذا يختلف تماما عن العملات الرقمية المشفرة التي تكون عرضة لسرعة التقلب والتذبذب بسبب عدم الاستقرار، مما يؤدي إلى أضرار كبيرة بالاقتصاد.

المناقشة الثانية:

قد يناقش القول بعدم استقرار العملات الرقمية المشفرة، بأن فيه نظرا؛ لأن الأسواق الإلكترونية عبر الإنترنت، تقوم بتسعير العملات الرقمية المشفرة.

الجواب عن المناقشة:

يجاب عن هذا بأن هذه الأسواق لا تقوم بتسعير العملات الرقمية المشفرة في الحقيقة، إنما تقوم بتسعير السلع بالدولار، ثم تقبل سداد السعر بالبيتكوين بدلا من الدولار[1].

المناقشة الثالثة:

إن عدم اعتبار النقود المشفرة أثمانا، سيفتح بابا عظيما من الربا، وذلك لأن المتعاملين بالنقود المشفرة، سيبيعون ويشترون كما يشاؤون دون اعتبار لوجود الربا في المعاملة أو لا.

وهذا يترتب عليه فتح باب التحايل بين الناس للوصول إلى الربا، حيث يبيع الناس البتكوين بالعملات النقدية المعروفة، دون تقيد بشروط عقد الصرف، فلا يشترط التقابض في الحال، كما لا يشترط التساوي أيضا في بيع العملات الرقمية المشفرة بجنسها، فلو باع أحد المتعاملين البتكوين مثلا بجنسها، فقد يحصل على أكثر أو أقل، ثم بعد ذلك يقوم المتعاملون بتحويل البتكوين إلى دولار، بعد أن يحصلوا على ما يريدون، وهذا سيفتح الباب واسعا أمام القرض الربوي، حيث إن من يريد القرض بفائدة، يقوم باقتراض ألف من البتكوين مثلا، بألف ومائتين، ثم يستبدل بالألف بتكوين دولارا، وبهذا يحصل على ما يريد، كما يفتح القول بعدم نقدية البتكوين بابا واسعا نحو التهرب من الزكاة، حيث إن من يمتلكون البيتكوين، فإنهم يستطيعون المتاجرة بها، من بيع السلع بها، وصرف بعضها ببعض دون إخراج الزكاة، كما أن من يملكون العملات النقدية، يستطيعون تحويلها قبل حولان الحول، إلى بيتكوين تحايلا على عدم إخراج الزكاة.

٢٠١٤م. جريدة التحرير ٢ فبراير ٢٠١٨م. دار الإفتاء المصرية ١-١-٢٠١٨م. هل يجوز التعامل بالبيتكوين، شاويش، وليد بحث على موقع /http://www.walidshawish.com

/https://www.tahrirnews.com/Story/867211

[1] العملات الافتراضية، آل عبد السلام، ياسر بحث مقدم إلى حلقة النقد الافتراضي –السعودية. حول النقود المشفرة، السويلم، سامي بن إبراهيم صـ٣ بحث مقدم إلى مركز التميز البحثي –جامعة الإمام محمد بن سعود –السعودية محرم ١٤٣٩هـ

الجواب عن المناقشة:

يجاب عن هذا بأننا كما لا نعتبر البيتكوين نقودا، فإننا أيضا لا نعتبرها عروضا (سلعا) لأنها ليس لها وجود حسي، وإذا كانت هذه العملات ليست نقودا ولا سلعا، فإنه لا يجري فيها الإقراض والاقتراض؛ لان الإقراض يكون في المال، سواء كان نقدا أو عرضا أو منفعة، وهي ليست بنقد ولا عرض كما سبق، كما أنها ليست بمنفعة، لأنه لا يتصور الانتفاع بها مع بقاء عينها كسائر المنافع، ومن ثم فإنه لن يجري فيها الربا، لأنه لن يتأتى فيها الإقراض[1].

هذا كله فضلا عن أن الحنفية قد حرموا النساء في كل متحدي الجنس[2].

المناقشة الرابعة:

القول بأن العملات الرقمية المشفرة ليست أثمانا، قول لا يخلو من مقال؛ لأن النقود كما تكون نقودا بالخلقة، فقد تكون نقودا بالاصطلاح، فلا يشترط لها وجود فيزيائي، كما أن المالية لا تقتصر على الأشياء الحسية فقط، بل تتعداها إلى الأمور المعنوية كالمنافع الاعتبارية[3].

أدلة القول الثاني:

يستدل للقائلين بأن العملات الرقمية المشفرة، هي نقود في حق من رضيها معيارا للقيم، بما يأتي:

١. إن هذه العملات تكتسب صفة النقدية من اصطلاح المتعاملين عليها، وتحقق الرواج وانتشارها بأيدي الناس، بل قد تكون هذه العملات أشبه بالذهب والفضة من غيرها من العملات، من حيث الانتشار العالمي غير المحدد، فتكون نقودا في حق من تعامل بها من البلدان.

المناقشة:

يناقش هذا بأن العملات لو كانت تكتسب صفة النقدية من مجرد اصطلاح المتعاملين بها، لأمكن للكثير من السلع أن تكتسب صفة النقدية من المتعاملين بها، لكن هذا لا يكفي، بل يجب إقرار الدولة لها باعتبارها ولي الأمر الذي من حقه تقييد المباح، والنظر في مصالح الناس وتنظيم أمورهم بما يصلحهم وبما ينفعهم.

٢. إنها نقود يتصف أصحابها بالغنى، ويستطيعون شراء الأشياء بها، فهي معيار للقيم[4].

المناقشة:

يناقش اتصاف صاحبها بالغنى، بأن الغنى وصف شرعي لا وصفا عرفيا أو شخصيا، فالذي يحكم بهذا الوصف هو الشرع، لا الأفراد الذين تختلف أنظارهم.

كما أن امتلاك النقود ليس دليلا على الغنى، فإن الفقير الذي يمتلك نقودا، يوصف بأنه معه نقود، مع أنه لم يصل بعدُ إلى حد الغنى. قد يستأنس لهذا القول بفتوى علماء الحنفية مما وراء النهر بوجوب زكاة الدراهم المغشوشة، لأنها من أعز النقود عندهم،

---

[1] ينظر في كون المقترَض مالا: شرح مختصر خليل، الخرشي ٢٢٩/٥. المهذب، الشيرازي ٨٢/٢. المغني، ابن قدامة ٢٣٦/٤.

[2] الهداية، المرغيناني ٦٢/٣. الاختيار لتعليل المختار، ابن مودود ٣١/٢.

[3] التأصيل الفقهي للنقود الرقمية "البتكوين نموذجا، الشيخ صـ٣٨.

[4] الأحكام الفقهية المتعلقة بالعملات الإلكترونية: العقيل، عبد الله بن محمد صـ٣٢، ٣٧، ٥١. النقد الافتراضي "بتكوين نموذجا"، يحيى صـ١٨. الحكم الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية: أبو حسين، أسامة أسعد –مؤتمر الشارقة بعنوان: "العملات الافتراضية في الميزان" صـ١٢٨.
http://midad.com/article/220634/

بل هي عندهم أعز من الذهب والفضة، كما أفتوا بعدم جواز بيع بعضها ببعض متفاضلا. فقد اعتبروا الدراهم المغشوشة نقودا عندهم، بسبب جريان التعامل بها لديهم[1].

كما يستأنس لهذا بقول مالك: لا خير في الفلوس نظِرة بالذهب ولا بالورق، ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى تكون لها سكة وعين لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظِرة[2]".

المناقشة:

يناقش هذا التخريج باختلاف العرف الذي هو مصدر للتشريع عند عدم وجود النص، فإن ما سبق كان يكفي فيه مجرد التعامل، لأن الحاكم قد ترك أمره إلى الناس، أما الآن فقد تغير هذا العرف، وأصبح الاعتراف بالنقود لا بد أن يكون من الدولة، رعاية للمصلحة، وضمانا لاستقرار المعاملات، فهو من قبيل المصلحة المرسلة التي يجب على الجميع اتباعها.

الترجيح:

بعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم في نقدية العملات الرقمية المشفرة، فإني أري ترجيح قول القائلين بأن العملات الرقمية المشفرة ليست نقدا حقيقيا؛ وذلك لأنه بالرغم من وجود شبه بين العملات الرقمية المشفرة، والنقود الحقيقية، في أن كلا العملتين ليست لها قيمة ذاتية، وإنما قيمتهما تعرف بالاصطلاح على كونهما نقدا، لكن قياس الشبه في الأصول، يكون بغلبة الأشباه، وليس بمجرد الشبه الواحد، **فإن الإنسان إذا كان يشبه الحيوان في بعض الصفات، فليس معنى هذا أبدا أن نقيس أحدهما على الآخر**[3].

ومن هنا، فإننا عندما نتأمل الوظائف الأساسية للنقود، التي من أجلها اكتسبت النقود وظيفة النقدية، هي:

١- وسيط للتبادل التجاري، يحظى بالقبول العام لدى أفراد المجتمع.

٢- مخزن للقيمة، وأداة لحفظ الثروة.

٣- مقياس لقيم السلع والخدمات.

٤- الاستقرار النسبي للقيمة[4].

وعند النظر إلى مدى قيام العملات الرقمية المشفرة بهذه الوظائف، فإننا نجد الآتي:

١. إن هذه النقود لا تقوى على أن تكون أداة لقياس قيمة السلع والخدمات بنفسها، ولذا، فإنه يتم تقييم السلع والخدمات بعملة أخرى، ثم يتم التعامل بالعملة المشفرة بناء على قيمة النقد الذي تم به تقييم السلعة.

٢. إن هذه النقود، لا تصلح أن تكون مخزنا للقيمة، نظرا لما تلقاه من تذبذبات كبيرة، وعدم استقرار في سعرها، وذلك لعدم وجود سلطة رقابية تقوم بتحديد قيمة هذه النقود، ومن ثم، فإن تحديد سعرها يخضع فقط لعوامل العرض والطلب، مما جعلها عرضة للمراهنات، والتقلبات السريعة.

٣. هذه العملات، صادرة عن أشخاص مجهولين، وهذه الجهالة تساعد على سلوك الطرق غير المشروعة، كالنصب، وغسيل الأموال، وتمويل تجارة المخدرات والإرهاب، وغيرها، كما أن الشخص المجني عليه في هذه المبادلات، لا يستطيع المطالبة بحقه؛ لوجود هذه الجهالة، ولعدم توفر الإطار القانوني الذي يسمح بتبادل هذه العملات.

---

[1] المبسوط، السرخسي ١٩٤/٢. وينظر أيضا بحث النقد الافتراضي: يحيى ص١٨

[2] المدونة، مالك ٥/٣

[3] انظر قواطع الأدلة في الأصول، للسمعاني ١٦٥/٢. الضروري في أصول الفقه، لابن رشد (الحفيد) ص١٢٨.

[4] انظر النقود والبنوك، زغلول، ميراندا ٢٠٠٨-٢٠٠٩م القاهرة. وظائف وشروط النقود ومدى تحققها في العملات الافتراضية، عوده، مراد رايق ص٢٠٨.

٤. لا يمكن التحكم في عرض هذه النقود، لأنه لا توجد سلطات رقابية تحدد المعروض منها، وبالتالي، فهي تعمل على تهديد استقرار الاقتصاد.
٥. إن هذه العملات الرقمية المشفرة لا تقبل التوريث أصلا؛ لأنها قائمة في طيات الخفاء على الرموز التي لا يعرفها إلا صاحبها، ومن ثم فإن الشخص إذا مات، لا ينتقل هذا المال الى ورثته بطريقة تلقائية؛ إلا إذا كانوا على علم بهذه الرموز.
٦. إن العملات الرقمية المشفرة، لو سقط القائمون عليها، لسقطت هذه النقود، وأصبح لا وجود لها، بخلاف سائر النقود التي تعترف بها البنوك المركزية وتضمنها الدول.
٧. ومن هنا، فإن العملات الرقمية المشفرة، لا تؤدي دور النقود الحقيقية في التعامل بين الناس وتبادل السلع، فهي لا ترقى أن تحل محل النقود التقليدية أو تشاركها؛ لعدم قدرتها على القيام بالوظائف الأساسية للنقود الحقيقية.

ثالثا: تصحيح التعامل بالعملات الرقمية المشفرة:

إذا أردنا أن نصحح التعامل بالعملات الرقمية المشفرة، فإن هناك بعض الإجراءات التي تصحح من هذه المعاملة، ومن هذه الإجراءات:

١. أن يتم إصدار هذه العملات، عن طريق بنك مركزي دولي، بحيث يتحكم في عرض النقود، فإذا غلا سعر هذه النقود، زاد البنك من إصدارها ليخفض من سعرها، وإذا انخفض سعر هذه النقود، قام البنك بشراء كمية من هذه النقود، ليحافظ على سعرها.
٢. أن تقوم دولة بتبني هذه العملة، على أن تكون عملة ثانوية لها، وبهذا تتخذ هذه العملة صفة الرسمية، على أن تقوم بسن التشريعات التي تنفي عن هذه العملة صفة التذبذب الكثير، وتحد من المخاطر الذي قد تتعرض لها هذه العملات.
٣. أن توضع رقابة على العمليات التي تنعقد بهذه العملات، كما هو الشأن في النقود الورقية، على أن تتولى الدولة أو النظام المصدر لهذه العملات، تحديد سعر صرف هذه العملات[١].

[١] إصدار العملات الافتراضية بين ضوابط الشرع ومتطلبات العصر، الجميلي، عباس صـ١٠٢. العملات الافتراضية ضوابط ومعايير شرعية، السامرائي، أيمن صالح صـ٣٤٣

خاتمة بأهم النتائج التي توصل إليها البحث

لقد خلص هذا البحث إلى عدة نتائج، أهمها:

١. إن العملات الرقمية المشفرة هي وحدة حسابية مشفرة، صادرة عن غير البنك المركزي والمؤسسات الائتمانية، تعمل خارج نظام النقد الرسمي، منتَجة بواسطة برامج حاسوبية، ولا تحتاج إلى وسيط بين المتعاملَين، وتستمد قيمتها من الثقة الكائنة في القبول الطوعي لها.

٢. لقد اختلفت أنظار الاقتصاديين حول نقدية العملات الرقمية المشفرة، حيث ذهب بعضهم إلى أنها نقود، مثلها مثل النقود الحقيقية، لكثرة تعامل الناس بها في بعض الدول، بينما ذهب بعضهم إلى أنها ليست نقودا، وإنما هي سلع؛ لأنها لا تمتلك وظائف النقد المعروفة، فلا يمكن اعتبارها نقودا، فهي تعد من أنواع الأصول الاستثمارية، وذهب رأي ثالث إلى أنها ليست نقودا، وليست سلعا؛ لأنها بالإضافة إلى كونها لا تتمتع بوظائف النقد، فهي ليس لها كيان ملموس حتى يمكن اعتبارها سلعا، بل هي أرقام مخزنة فقط.

٣. ترتب على اختلاف الاقتصاديين حول نقدية العملات الرقمية المشفرة، اختلاف الفقهاء حول نقديتها أيضا، فقد ذهب أكثر المعاصرين إلى أنها ليست نقودا؛ وذلك أن النقود في الفقه الإسلامي يشترط فيها إصدار الدولة لها، فهذه النقود تشبه النقود المغشوشة، وتراب الصاغة التي تحدث الفقهاء عنها قديما، فضلا عن أنها تحتوي على كثير من المخاطر التي تجعلها لا تتمتع بالاستقرار النسبي. بينما ذهب البعض إلى أن العملات الرقمية المشفرة، هي نقود في حق من تعامل بها؛ لأن النقود تكتسب هذه الصفة من اصطلاح المتعاملين عليها.

٤. هناك بعض الآثار التي تترتب على اعتبار العملات الرقمية المشفرة نقودا، أو ليست نقود، فلو قلنا: إنها نقود، فإنه يجري فيها الربا، وتجب فيها الزكاة، وتصلح أن تكون رأس مال في السلم، وتقطع فيها اليد في السرقة، أما لو قلنا: إنها ليست نقودا، فإن هذه الأحكام لا تجري فيها.

أهم مراجع البحث

١- الأحكام السلطانية، الماوردي، علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري -دار الكتب العلمية-بيروت.

٢- أحكام القرآن، ابن العربي، محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الإشبيلي المالكي (المتوفى: ٥٤٣هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٣- إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين (حاشية على فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين) .

٤- إعلام الموقعين عن رب العالمين. ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد، شمس الدين (المتوفى: ٧٥١هـ) ط: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

٥- البتكوين نظام الدفع الإلكتروني، النعيمي، مثنى وعد الله يونس. شبكة الألوكة ١٤٣٩هـ ٢٠١٨م.

٦- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، علاء الدين (المتوفى: ٥٨٧هـ ط٢ دار الكتب العلمية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٧- البناية شرح الهداية، العيني، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين العينتابي ط الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان.

٨- البيان في مذهب الإمام الشافعي. العمراني، يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (المتوفى: ٥٥٨هـ) ط١ دار المنهاج – جدة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.

٩- تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق: عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي (المتوفى: ٧٤٣ هـ) الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق الطبعة الأولى، ١٣١٣هـ

١٠- تحفة الفقهاء، السمرقندي، محمد بن أحمد بن أبي أحمد، أبو بكر علاء الدين السمرقندي (المتوفى: نحو ٥٤٠هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان -الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.

١١- تداعيات العملة الافتراضية على الامن القومي، بارون، جوشوا وآخرون صـ٢٠ مؤسسة براند-كاليفورنيا ٢٠١٥م.

١٢- التعريفات، الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف (المتوفى: ٨١٦هـ).

١٣- التلقين في الفقة المالكي. البغدادي، عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي (المتوفى: ٤٢٢هـ) ط١ دار الكتب العلمية ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

١٤- التوقيف على مهمات التعاريف: المناوي، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري.

١٥- الحاوي الكبير، الماوردي، علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري (المتوفى: ٤٥٠هـ) الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ -١٩٩٩م الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

١٦- حول النقود المشفرة، السويلم، سامي بن إبراهيم صـ٣ بحث مقدم إلى مركز التميز البحثي –جامعة الإمام محمد بن سعود –السعودية محرم ١٤٣٩هـ

١٧- الشرح الكبير على متن المقنع، ابن قدامة، عبد الرحمن بن محمد بن أحمد المقدسي الجماعيلي الحنبلي، شمس الدين (المتوفى: ٦٨٢هـ) ط دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع.

١٨- شرح حدود ابن عرفة، الرصاع، محمد بن قاسم الأنصاري (المكتبة العلمية-الطبعة الأولى-١٣٥٠هـ) .

١٩- شرح مختصر خليل، الخرشي، محمد بن عبد الله الخرشي (المتوفى: ١١٠١هـ) ط دار الفكر للطباعة – بيروت.

٢٠- طلبة الطلبة: النسفي، عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل، أبو حفص، نجم الدين عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت- القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، العلمية-بيروت.
٢١- العملات الافتراضية، آل عبد السلام، ياسر. بحث مقدم إلى حلقة النقد الافتراضي –السعودية.
٢٢- العين، الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري (المتوفى: ١٧٠هـ) الناشر: دار ومكتبة الهلال.
٢٣- فتوى دار الافتاء الفلسطينية بتحريم النقود الافتراضية الصادرة في ٢٥ ربيع الأول ١٤٣٩هـ ١٤ كانون الأول ٢٠١٧م .
٢٤- فتوى مفتي جمهورية مصر العربية الصادرة في ١٤ شعبان ١٤٤٠هـ ٢٠ إبريل ٢٠١٩م.
٢٥- فقه اللغة وسر العربية، الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور (المتوفى: ٤٢٩هـ) الناشر: إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
٢٦- قرار مجمع الفقه الإسلامي –جدة رقم ٦٣ (٧/١) بشأن الأسواق المالية ١٤١٢هـ١٩٩٢م.
الكتب العلمية بيروت –لبنان الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٢٧- كشاف القناع عن متن الإقناع: منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (المتوفى: ١٠٥١هـ) الناشر: دار الكتب العلمية.
٢٨- المبسوط، السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة (المتوفى: ٤٨٣هـ) الناشر: دار المعرفة – بيروت -تاريخ النشر: ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٢٩- مجموع الفتاوى، تقي الدين، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ -الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية.
٣٠- المجموع شرح المهذب، النووي، محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) الناشر: دار الفكر
٣١- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي .
٣٢- معيار البيتكوين البديل اللامركزي للنظام المصرفي المركزي، عموص، سيف الدين -ترجمة: أحمد محمد حمدان- مركز ترخيص حقوق النشر ٢٠١٩م.
٣٣- المغني، ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد الجماعيلي المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ) ط مكتبة القاهرة ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م.
٣٤- منصات المعاملات البديلة والعملات الرقمية بين حرية التداول وإشكاليات الرقابة، مركز هردو لدعم التحليل الرقمي - القاهرة ٢٠١٨م.
٣٥- المهذب في فقه الإمام الشافعي. الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف، أبو إسحاق (المتوفى: ٤٧٦هـ) دار الكتب العلمية.
٣٦- النقد الافتراضي " البيتكوين نموذجا" يحيى، إبراهيم بن أحمد بن محمد. بحث مقدم إلى حلقة النقد الافتراضي – السعودية.
٣٧- النقود الافتراضية، مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية. الباحث عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز –بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة-كلية التجارة-جامعة عين شمس –القاهرة العدد١ يناير ٢٠١٧م.
٣٨- النقود الرقمية الرؤية الشرعية والآثار الاقتصادية. أبو غدة، عبد الستار صـ١٢ بحث مقدم إلى مؤتمر الدوحة الرابع للمال الإسلامي يناير ٢٠١٨م.
٣٩- الهداية في شرح بداية المبتدي: علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين (المتوفى: ٥٩٣هـ) دار احياء التراث العربي - بيروت – لبنان.

مجمع الفقه الإسلامي الدولي
International Islamic Fiqh Academy
Académie Internationale du Fiqh Islamique

ص.ب 13719 جدة 21414
المملكة العربية السعودية
هاتف: 6900346 - 6900347 - 2575662 - 6980518 (+96612)
فاكس: 2575661 (+96612)

@iifa.aifi
@iifa_aifi
www.iifa-aifi.org
info@iifa-aifi.org

دائـرة الشـؤون الإسـلامية والعمل الخيـري
Islamic Affairs & Charitable Activities Department

ص.ب 3135 دبي
الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 46087777 (+971)
فاكس: 46087555 (+971)

WWW.IACAD.GOV.AE
@IACADDUBAI